كلمة الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، إيان مارتن أمام مجلس الأمن 7 مارس 2012

سيادة الرئيس

رغم أنني أحطت قبل أسبوع فقط المجلس بشأن الحالة في ليبيا، إلا أنه من دواعي اعتزازي أن أفعل ذلك مرة أخرى في حضور رئيس وزراء ليبيا، الدكتور عبد الرحيم الكيب. لا أجد حاجة إلى تكرار جوانب إحاطتي الإعلامية الأخيرة، حيث أن رئيس الوزراء سوف يحيط المجلس علما بآخر التطورات وسياقها، رغم أنه سوف يسعدني بالطبع استكمال تقييمي في المشاورات غير الرسمية.

سوف أبدأ بالإشارة إلى حادث مؤسف في الأسبوع الماضي. في 3 آذار/مارس، قتل زميل دولي من منظمة المعونة التابعة للكنيسة الدانمركية غير الحكومية، إحدى الشركاء المنفذين لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أثناء القيام بعمليات التطهير من الألغام بالقرب من دافنيا. يبين هذا الحادث المأساوي المخاطر التي سيظل الشعب الليبي يواجهها لفترة طويلة قادمة، فضلا عن شجاعة فرق إزالة الألغام التي تعمل بدأب للحد من هذا التلوث.

سيادة الرئيس

منذ مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 2 كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي لفترة ثلاثة أشهر إضافية، انخرطت البعثة في عملية تخطيط شامل، تمشيا مع المبادئ التوجيهية لتخطيط البعثات المتكاملة التي تشمل المشاورات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع السلطات الليبية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وترد نتائج هذه العملية في تقرير الأمين العام المعروض الآن على المجلس (انظر S/2012/129). أكدت عملية التخطيط والمشاورات مع المحاورين الليبيين من جديد استمرار أهمية ولاية البعثة، على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن 2009 (2011) و 2022 (2011)، لكنها ساعدت أيضا في تحديد المجالات التي يتعين علينا الانخراط فيها بعمق أكبر في الأشهر الـ 12 المقبلة.

منذ البداية، أخذنا بنهج مرحلي ولم أسع إلى تطبيق أي قالب. وساعدنا هذا على أن نستكشف في ليبيا ومع الليبيين ما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به وكيف ينبغي لنا أن نفعله. وبالتالي أعتقد أننا قادرون الآن للغاية على التوصية بمفهوم للبعثة يلبي بدقة احتياجات ليبيا وتفردها. لقد أبرزت هذا التفرد في الإحاطات الإعلامية السابقة. ليبيا بلد غني بالموارد ولا يحتاج إلى دعم من الجهات المانحة التقليدية. فهي بلد يملك الأفراد المهرة المستعدين لقيادة الدولة في العديد من المجالات.

لكن 42 عاما من الدكتاتورية والمدة الطويلة من العزلة الدولية تركت ليبيا ضعيفة من حيث مؤسسات دولة حديثة وديمقراطية. يتطلع شعب ليبيا الآن إلى الانتخابات الحرة والدستور الديمقراطي والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك قوات الأمن الخاضعة للسيطرة المدنية وحماية الشعب وليس النظام. وهو عاقد العزم على الحفاظ على الملكية الوطنية لمستقبله، لكنه نهم لتعلم الخبرة الدولية وأفضل الممارسات. يجب أن يكون دور الأمم المتحدة هو دعم الجهود التي يبذلها، حيثما وأينما دعت الحاجة، بطريقة مرنة لا تفرض وجودا دوليا مكثفا.

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Mr. Bashar Belgasim, Belgasim@un.org or +(218) 92 235 5351

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوّا جيانغ jiang1@un.org أو السيد بشار بالقاسم Belgasim@un.org

سيادة الرئيس

يقترح تقرير الأمين العام أن تركز البعثة في الأشهر الـ 12 القادمة، على خمسة مجالات هي: التحول الديمقراطي والعمليات الانتخابية، والأمن العام، وانتشار الأسلحة وأمن الحدود، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ وتنسيق المساعدة الدولية. تتفق هذه المقترحات تماما مع طلب الحكومة الانتقالية لليبيا، على النحو المبين في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس الوزراء الكيب.

وسيركز دعمنا للتحول الديمقراطي لليبيا أساسا على تنظيم انتخابات حزيران/يونيه 2012 لتشكيل مؤتمر وطني وعلى العملية الدستورية اللاحقة، التي ستتوج بإجراء استفتاء. ويتطلب هذا دعما مستمرا ويمكن التنبؤ به من قسم شؤون الانتخابات المتكامل في البعثة، بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ليس في المجالات التقنية فحسب، بل ومن أجل ضمان الوعي المدني والمشاركة المستنيرة في الانتخابات. وقد بدأ هذا الدعم بالفعل في عام 2011، ولا يجب أن يستمر فحسب، بل وأن يزداد فيما نقترب من الانتخابات.

وسيوسع دعم البعثة فيما بعد ليشمل إنجازات ليبيا اللاحقة، الانتخابية والدستورية. ومن ثم لا بد من أن يشكل موظفو الانتخابات أكبر عنصر في البعثة للأشهر الاثني عشر المقبلة. في الوقت نفسه، ستقدم البعثة الدعم لجهود المصالحة على المستويين الوطني والمحلي، عند طلبه.

وفي ما يتعلق بالأمن العام، ستدعم البعثة الجهود الليبية لتطوير قطاع أمن فعال ومسؤول يحترم حقوق الإنسان، ويدافع عن سيادة القانون، ويتمتع بثقة الشعب الليبي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيشمل دور البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لأصحاب المصلحة الوطنية بشأن سائر قضايا القطاع الأمني، بما في ذلك المتعلقة بالاندماج أو تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وضبط الأسلحة والرقابة والإدارة المدنية.

ومن بين المهام الحاسمة الأهمية على مدى السنة المقبلة إنشاء دائرة للشرطة في جميع أنحاء البلد تتسم بالحرفية وخاضعة للمساءلة، تؤدي مجموعة من مهام الشرطة وفقا لمبادئ حقوق الإنسان وتعزز ثقة الشعب الليبي في قدرة الدولة على توفير الأمن والعدل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقدم البعثة خدمات استشارية استراتيجية وتقنية إلى وزارة الداخلية، من خلال نشر مجموعة من الأخصائيين وخبراء الشرطة، بشأن مسائل الرقابة والإدارة، والقيادة والتحكم، والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، واحتياجات التدريب، وإدماج المقاتلين السابقين في صفوف الشرطة وأمن الانتخابات.

يتوقف الاستقرار داخل ليبيا والمنطقة أيضا على قدرة السلطات الليبية على حصر وضبط الكميات الكبيرة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة والمواد ذات الصلة، والتصدي لتهديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها من خلال التعاون الوثيق مع البلدان المجاورة، والمؤسسات والآليات الإقليمية والدولية المعنية. ولذلك ستواصل البعثة دعمها في جهودها الرامية لمكافحة انتشار الأسلحة. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تيسير إشراك الهيئات الدولية، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستنفذ البعثة مهامها في مكافحة انتشار الأسلحة من خلال هيكل متكامل للأمم المتحدة، يستفيد من خبرة دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يرتبط منع انتشار الأسلحة بالطبع ارتباطا وثيقا بأمن حدود ليبيا، لكن لا يمكن تقليص مسألة إدارة الحدود إلى هذا الجانب وحده. ولذلك سوف تدعم البعثة، من خلال العمل مع الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، تنفيذ نهج شامل لإدارة الحدود سيشمل العديد من الوزارات ويتطلب التعاون مع البلدان المجاورة. وحيث أن المجلس عهد إلى البعثة بولاية محددة للاضطلاع بهذه المهمة، فإن

مستشارا كبيرا يقود جهودنا، وسيكون من المهم تكثيف التعاون مع جيران ليبيا، وهو ما تسعى الحكومة إلى تعزيزه من خلال مؤتمر الأمن الإقليمي الذي ستعقده في طرابلس الأسبوع المقبل.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن الانتقال من 42 عاما من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا إلى الحماية الكاملة لحقوق الإنسان سيكون مؤشرا رئيسيا على نجاح الانتقال الديمقراطي. بينت الأحداث والتقارير الأخيرة أن هذه مهمة تتطلب دعما قويا ويقظة مستمرة. ولذلك تزمع البعثة إعطاء أولوية عالية لدعم السلطات الليبية والمجتمع المدني لكفالة أن الانتقال، بما في ذلك عملية العدالة الانتقالية، مترسخ في قوة نظم سيادة القانون ومؤسساتها وممارساتها، وفي احترام حقوق الإنسان.

وسيقدم هذا الدعم عن طريق عنصر معزز للبعثة، ومن خلال تعبئة الخبرات المتخصصة. وسوف يشمل بناء قدرات المؤسسات الليبية في الجهاز القضائي والسجون، مع معالجة البعثة للمسائل العاجلة في شراكة مع تنمية القدرات في المدى الطويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تتماشى خططنا تماما مع التوصيات المحددة لدور البعثة الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا (A/HRC/19/68)، التي أجرينا معها حوارا متواصلا أثناء عملها الهام.

أخيرا، أظهرت الأشهر الماضية ضرورة تنسيق المساعدات الدولية إلى ليبيا في جميع هذه المجالات وغيرها. وفي حين كررت التأكيد على الطابع الفريد للسياق الليبي، كما في سياقات انتقالية أخرى، فإن تعدد العروض – وخاصة تعدد الزيارات – قد يكبد السلطات الوطنية تكاليف معاملات كبيرة. تواجه الحكومة الليبية ضغطا شديدا لتلبية الأولويات الملحة. وسوف تواصل البعثة، في جميع مجالات ولايتها، دعم الجهود الليبية لتنسيق المشاركة الدولية بغية كفالة تركيز عروض المساعدة على الاحتياجات التي تحددها ليبيا، وتنفيذها باستعمال الحد الأدنى من القدرات الليبية المستخدمة بالفعل بأقصى من طاقتها. إذا اقتضى الأمر، ووفقا لما تطلبه الحكومة، ستيسر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تطوير الشراكات بين ليبيا والأطراف الدولية الفاعلة، بما في ذلك في المجالات التي تفتقر الأمم المتحدة فيها للولاية أو للميزة النسبية، من أجل الاستجابة المباشرة للاحتياجات الليبية. وستساعد إقامة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الوشيكة لممثليتين في ليبيا، على الاستفادة من الخبرة الإقليمية.

وقبل الختام، أود التركيز على نقطتين تشترك فيهما جميع الأنشطة المستقبلية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. أولا، من المهم ترجمة مشاركة المرأة في الثورة، إلى مشاركة كاملة في عملية الانتقال الديمقراطي. وسوف يكون للبعثة قدرة مخصصة لدعم تمكين المرأة في جميع مجالات الولاية. ثانيا، لا بد من أن نتذكر أن الثورة الليبية، قد عبرت على غرار كل حركات الربيع العربي، عن تطلعات شباب البلد للتغيير. ويتوقع شباب ليبيا إشراكهم الكامل في المرحلة الانتقالية، وسيكون ذلك شاغلا مستمرا في إطار ما نبذله من جهود، خلال الاثني عشر شهرا القادمة.

وأثناء قيام البعثة بتنفيذ هذه الولاية المقترحة، ستحافظ على أثر خفيف، يرمي إلى توفير خبرة مرنة ومراعية وذات جودة عالية، لدعم الانتقال الديمقراطي ومساعدة السلطات الليبية على مواجهة التحديات المرتبطة به. ونوصي أن يتم توفير هذا الدعم في شكل بعثة متكاملة من الناحية الهيكلية لتحقيق أقصى قدر من أثر منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وسيقوم الهيكل المقترح للبعثة على أساس عدد محدود نسبيا من الموظفين الأساسيين عاليي المستوى، الذين سيضطلعون بأدوار استشارية وتنسيقية، كل في مجاله، وسيكونون قادرين على حشد المزيد من الدعم عند الحاجة. وستأتي الخبرة الإضافية التي سيجرى حشدها طيلة السنة من العديد من المصادر، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وغيرها، وبالطبع الفريق القطري للأمم المتحدة. لكن من المهم أن تكون للبعثة أيضا، قدرتها الخاصة على الاستجابة لطلبات الانتشار المقدمة في غضون وقت قصير. وقد عقدنا العزم على البناء على النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (S/2011/527) لتصميم

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Mr. Bashar Belgasim, Belgasim@un.org or +(218) 92 235 5351

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوّا جيانغ jiang1@un.org أو السيد بشار بالقاسم Belgasim@un.org

وسائل جديدة وأكثر مرونة من أجل تعبئة الخبرات المدنية في مجال دعم الليبيين. إن الحفاظ على القدرة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة، جزء أساسي من مفهوم بعثتنا.

سيادة الرئيس

ستكون السنة المقبلة إحدى السنوات الأكثر أهمية في تاريخ ليبيا. لقد قلت خلال أول مرة خاطبت فيها المجلس بوصفي مستشارا خاصا للأمين العام، معني بتنسيق التخطيط في فترة ما بعد الصراع في ليبيا، في حزيران/يونيه الماضي، أنه كان من الواضح رغم موارد ليبيا المالية والبشرية، بأن التحديات سوف تكون هائلة بعد انتهاء الصراع، على إثر عقود عرفت انتهاج سياسة، تتمثل في عدم تطوير أي من مؤسسات دولة ديمقراطية خاضعة للمساءلة، وبأن تَركة انتهاكات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون يشكلان إرثا ثقيلا جدا.

إن المجلس على وشك الاستماع إلى رئيس وزراء، الذي اضطلع بمسؤولية التصدي لتلك التحديات. إنه لشرف لي ولزملائي، العمل مع الليبيين الذين التزموا ببناء مستقبل بلدهم، وأنا أطلب دعم المجلس، من خلال الموافقة على طلب حكومة ليبيا وتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة، لمدة 12 شهرا على النحو المبين في التقرير.

شكرا

*****